المنافسة في لبنان

E/ESCWA/CL3.SEP/2022/Policy Brief.1

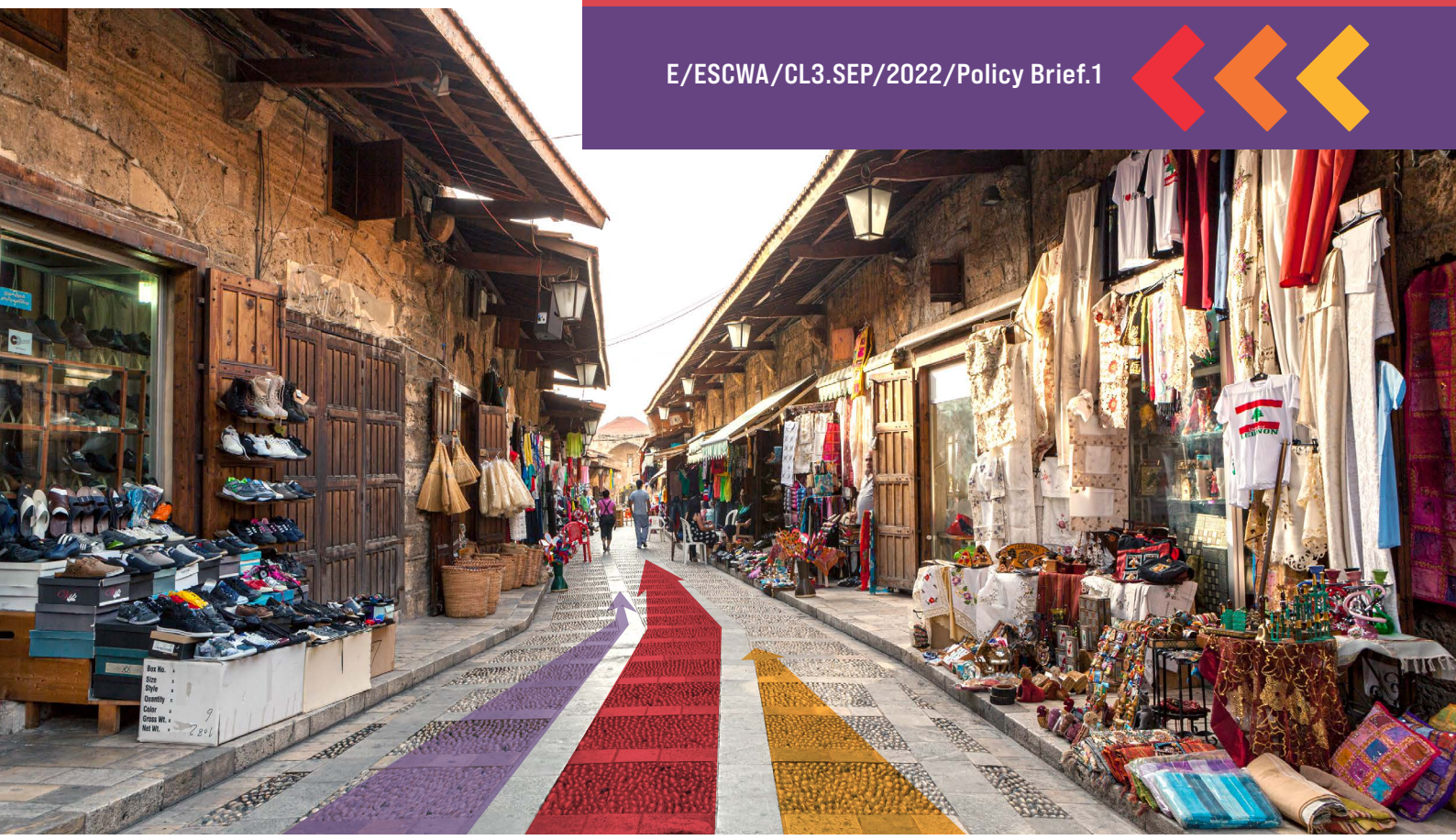

مقدّمة

تخضع المنافسة في الاقتصاد اللبناني لإطار مؤسسيّ ضعيف. فالقواعد المفروضة على المشاركين في السوق ضعيفة والأنظمة المانعة للبنى الاحتكارية والسلوك الاحتكاري واهنة ونادراً ما تُطبّق. وقد أقرّ مجلس النوّاب اللبناني مؤخّراً قانوناً للمنافسة يمثّل فرصةً لبناء سوق صحية وتنافسية تدعم تعافي الاقتصاد اللبناني[1]. ومع ذلك، لا تزال هناك خطوات حاسمة يتعيّن اتخاذها بشأن إنفاذ القانون وإضفاء الطابع المؤسسي لجني مكاسب إقراره.

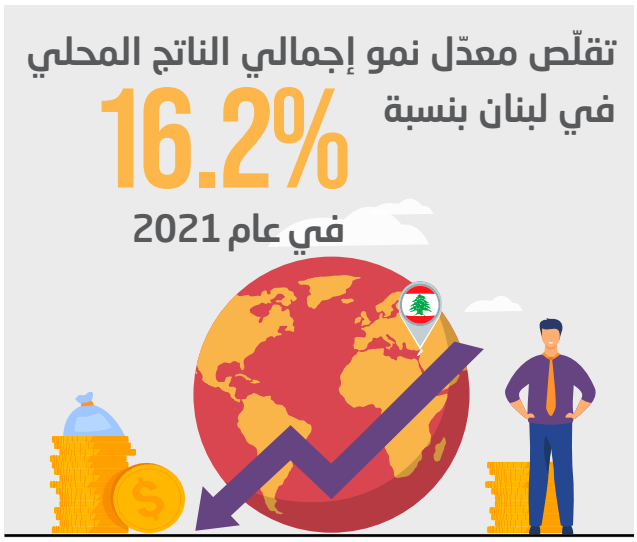

تقلّص معدّل نمو إجمالي الناتج المحلي في لبنان بنسبة 16.2 في المائة في عام 2021 وفقاً لتقديرات الإسكوا. ولا شك أن الاقتصاد اللبناني يمكن أن يستفيد من تعزيز المنافسة عن طريق الإنفاذ الفعّال لقانون المنافسة الذي من شأنه أن يساعد في إزالة حواجز السوق وتعزيز التعافي.

سجّل لبنان في مؤشر التنافسية العالمية (2019)[2] 48.8 نقطة من أصل 100 نقطة في المنافسة المحلية، ليحتلّ المرتبة 92 بين 141 بلداً. ومقارنةً بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يحتلّ لبنان المرتبة الثالثة قبل الأخيرة. وتتّصف السوق اللبنانية بكونها صغيرةً ومركّزةً إلى حدّ كبير. ولا تزال القطاعات الحيوية مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط الطيران وخدمات المياه والطاقة تحت سيطرة الشركات المحتكِرة المملوكة من الدولة، كما تهيمن على صناعات هامّة أخرى (مثل الفولاذ والإسمنت) قلّة يمكن أن تسيء استخدام موقعها. كذلك، للقطاع غير الرسمي أهمية كبيرة، إذ أنّ أكثر من نصف الشركات في لبنان تتنافس مع شركات غير رسمية وغير مسجّلة. وعليه، تعكس درجة المنافسة المحلية انخفاض القِيَم في مكوّنات المؤشر الرئيسية الثلاثة، ممّا يضع لبنان في المرتبة 93 من حيث المنافسة في الخدمات، وفي المرتبة 60 من حيث مدى هيمنة السوق، وفي المرتبة 110 من حيث التأثير المشوّه للضرائب والإعانات على المنافسة. ولكن، لا شكّ أنّ الاقتصاد سيستفيد من زيادة في القدرة التنافسية للبلاد والثقة الدولية، مع إقرار قانون المنافسة اللبناني مؤخراً، ما يحسّن من مستويات الإنتاجية والابتكار والتجارة والاستثمار.

توصّلت الدراسات منذ وقتٍ طويلٍ إلى وجود روابط واضحة بين زيادة مستوى المنافسة ونمو الإنتاجية:

- أشارت دراسة للشركات في المملكة المتحدّة إلى أن "الشركات الأكثر تنافساً قد شهدت معدلات نمو في الإنتاجية أعلى بنسبة 4.6-3.8 نقطة مئوية من الشركات الأقلّ تنافساً"، وأن "زيادة بنسبة 25 في المائة في حصة السوق تؤدي إلى انخفاض بنسبة 1 في المائة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP) على المدى البعيد" (Nickell, 1996).

المملكة المتحدّة

25% زيادة في حصة السوق

تؤدي إلى 1% انخفاض في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

- أظهرت دراسة عن جنوب أفريقيا أنّ المزيد من المنافسة الناجمة عن خفض هوامش الربح بنسبة 10 في المائة قد يزيد الإنتاجية في جنوب أفريقيا بنسبة 2-2.5 في المائة سنوياً.

جنوب أفريقيا

10% خفض في هوامش الربح قد يزيد الإنتاجية

بنسبة 2-2.5% سنوياً

- قدّر تقييم تجريبي تأثير سياسة المنافسة على نمو الإنتاجية في 22 صناعة في 12 بلداً من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ووجد أثراً إيجابياً كبيراً (Buccirossi and others, 2013).

12 بلداً من بلدان منظمة التعاون والتنمية

نمو الإنتاجية في 22 صناعة

\+ أثر إيجابي

- وجدت دراسة أُجريت على بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى خلال فترة من الإصلاحات التنظيمية الهامة أنّ الشركات التي تعتمد هامش ربح أعلى بنسبة 20 في المائة، وتواجه بالتالي منافسة أقلّ، قد سجّلت إنتاجية أقلّ وتراجعاً بنسبة 1.2 في المائة في الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج. وأدّت زيادة المنافسة نتيجة إدراج الإصلاحات، إلى ارتفاع بنسبة 15-12 في المائة في الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج (Ospina and Schiffbauer, 2010).

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

زيادة المنافسة نتيجة إدراج الإصلاحات، أدّت إلى ارتفاع

بنسبة 12-15% في الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج

المنافسة والإنتاجية والابتكار

يؤثّر تطبيق قانون المنافسة إيجاباً على الشركات اللبنانية من خلال إنشاء سوق ديناميكية منتجة ومبتكرة. وتشجع المنافسة الشركات على تقديم السلع والخدمات بأكثر الأساليب فعاليةً للحفاظ على مركز قوي وتنافسي في مواجهة المنافسين، ممّا يؤدي إلى انخفاض الأسعار وارتفاع الجودة لصالح المستهلكين.

ويمكن للقطاعات الاستراتيجية اللبنانية المعرّضة حالياً لسلوكيات غير تنافسية، مثل قطاعَي الزراعة والصناعة، أن تحقّق مكاسب كبيرة من حيث الإنتاجية في حال ارتفاع مستويات المنافسة. وعندما تواجه هذه الصناعات التي تتّسم بنسبة تركيز عالية منافسةً أكثر شراسةً تسعى إلى أن يكون لديها هياكل تنظيمية أكثر مرونة وتقنيات تعلُّم مبتكرة من شأنها أن ترفع الإنتاجية.

المنافسة والبطالة

أدّت الأزمات الاقتصادية والمالية اللبنانية التي تفاقمت نتيجة جائحة كوفيد-19 وعدم الاستقرار السياسي الشديد، إلى بلوغ معدل البطالة نسبة 43.5 في المائة في عام 2021 و32 في المائة في عام 2022، وفقاً لتقديرات الإسكوا[3]. وقد سجّلت عمليات التسريح وإغلاق الأعمال التجارية أرقاماً غير مسبوقة. في المقابل، يؤمّن قانون المنافسة ركيزة لاقتصادٍ مرنٍ وفعّال يولّد فرص عمل أكثر وأفضل. وبتقليل الحواجز التي تحول دون الدخول إلى الأسواق، يستفيد لبنان من الجهات الفاعلة الجديدة في السوق ويزيد من عدد الأعمال التجارية والشركات الصغيرة والمتوسطة الجديدة في مرحلة التعافي، ممّا يؤمّن المزيد من فرص العمل.

وفي حين أن توليد فرص العمل ليس الهدف الأوّل لسياسة المنافسة، فإنّ بلدان عدّة تعتمد سياسات للمنافسة لها آثار ثانوية على توليد فرص العمل، وتُعدّ جنوب أفريقيا أحد الأمثلة على ذلك. وأدّى تعزيز المنافسة في السوق الأوروبية الموحّدة مثلاً إلى خفض البطالة بنسبة 0.5 في المائة[4].

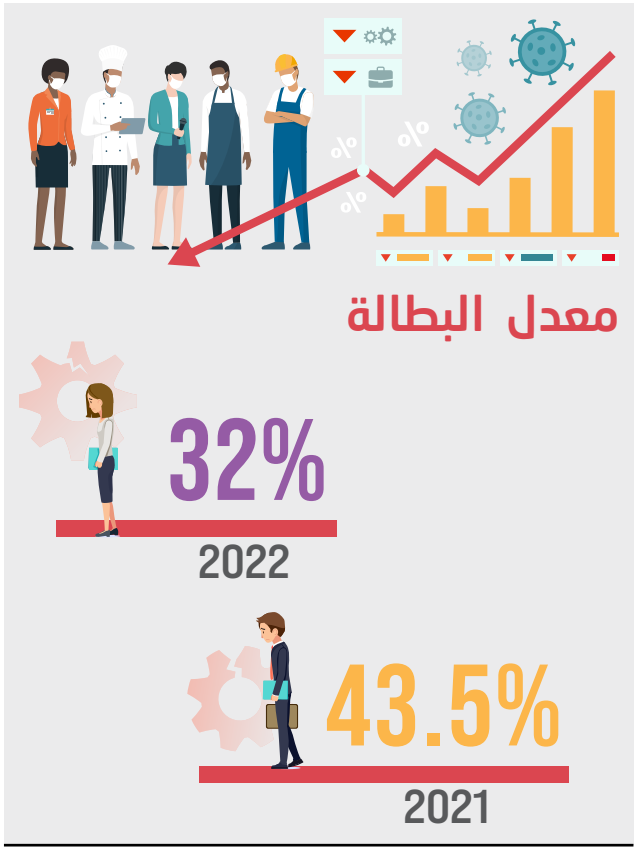

المنافسة والفقر وعدم المساواة

ارتفع مستوى الفقر في لبنان إلى حدٍّ كبير. وتضاعف معدل الفقر المتعدّد الأبعاد من 42 في المائة في عام 2019 إلى 82 في المائة في عام 2021، ممّا يعني أنّ نحو مليون أسرة تختبر شكلاً واحداً أو أكثر من أشكال الحرمان[5]. ويتفاقم هذا الوضع نتيجة التقلّبات الحادّة في الأسعار ونقص إمدادات العديد من المنتجات بسبب انخفاض قيمة الليرة اللبنانية. إضافة إلى ذلك، فإنّ التفاوت الكبير في توزيع الثروات يزداد أيضاً.

ويُعدُّ قانون المنافسة وسياستها عنصرين حيويّين للحدّ من الفقر وعدم المساواة. ويمثّلان أداةً وقائية أساسيّة لمواجهة التكتلات الاحتكارية وأنشطة مكافحة الاحتكار التي تؤدي إلى تحديد الأسعار والتلاعب بها، ممّا يؤثر على القوة الشرائية الحقيقية ورفاه المستهلك. وسيكون لقانون المنافسة الذي أُقِرّ مؤخراً، بالاقتران بسياسة تنافسية مطبّقة على نحوٍ سليم وأنظمة مانعة للمنافسة، أهمية خاصة للفقراء. وفي كثير من الحالات، تكون القطاعات الأساسية للفئات المنخفضة الدخل مثل المنتجات الغذائية وقطاعات الخدمات الضرورية الأولية، عرضة للممارسات المانعة للمنافسة. ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يكون للحدّ من قوّة السوق أثرٌ في إعادة توزيع الدخل والثروات[6]. لذلك، يساهم إنفاذ قانون المنافسة وتطبيق سياسات واضحة وفعّالة للمنافسة في خفض مستويات عدم المساواة والفقر.

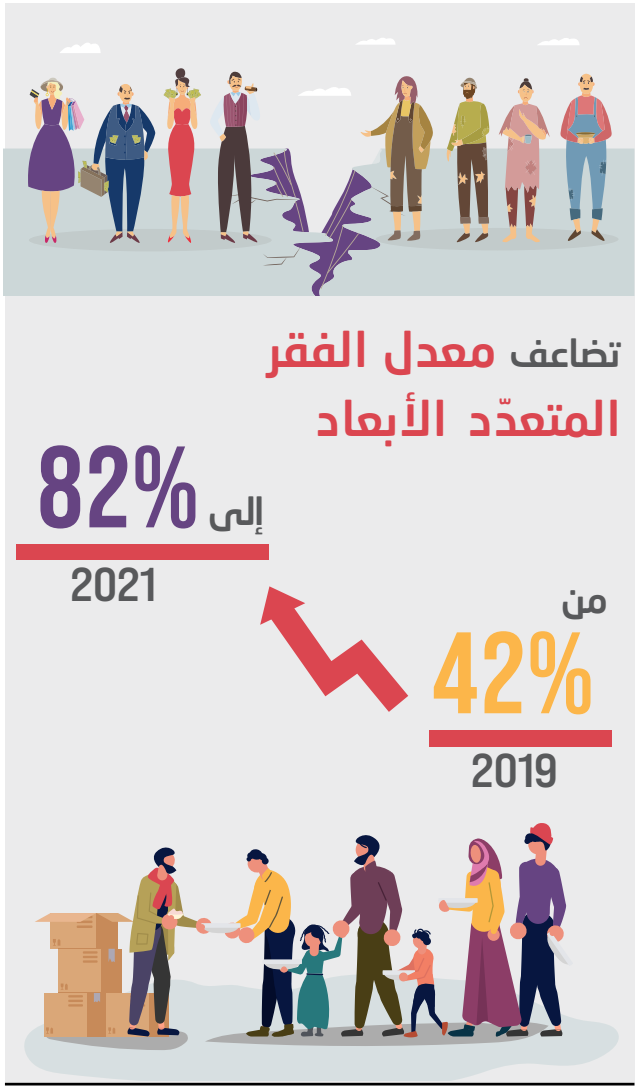

خلال فترة الكساد الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية، طبّق القانون الوطني للتعافي الصناعي (NIRA) لتقييد المنافسة، ومن ثمّ تخفيف قوانين مكافحة الاحتكار. وتسبّب ذلك في ارتفاع أسعار الجملة بنسبة 24 في المائة في عام 1935، ممّا أدى إلى زيادة التضخّم. ولولا ذلك، لكان مستوى الاستهلاك والاستثمار أقلّ بنسبة 14 في المائة[7].

وقد أدّى تعزيز المنافسة في قطاع الاتصالات في زامبيا إلى تراجع الأسعار بنسبة 70 في المائة مقارنة بفترة امتلاك الدولة لهذا القطاع[8].

المنافسة والتضخّم

وفقاً لتقديرات الإسكوا، بلغ معدّل تضخّم الأسعار الاستهلاكية في لبنان 128 في المائة في عام 2021 و65 في المائة في عام 2022. ويمكن أن تكون زيادة عدد الجهات الفاعلة في السوق وضمان المنافسة العادلة من خلال قانون وسياسات منافسة فعّالة آلية مجدية في التعامل مع أزمة التضخّم في لبنان. وفي بعض الحالات، قد تؤدي البنى الاحتكارية في السوق اللبنانية إلى سلوكيات انتهازية تسمح بالإفراط في تسعير المنتجات حتى مع وجود أزمة تضخّم. ويمكن لارتفاع مستويات المنافسة أن يحثّ الشركات على الإبقاء على أسعار منخفضة وتنافسية ممّا يساعد في السيطرة على التضخّم.

في حزيران/يونيو 2020، أبلغت وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية عن انتهاكات في 10 في المائة من عمليات تفتيش المتاجر ومحلات السوبرماركت[9]. وأفادت الوزارة، في تحقيق أجرته مؤخراً في محلات السوبرماركت في بيروت (شباط/فبراير 2022)، بأنّ الأسعار لم تنخفض على نحوٍ يتوافق مع تغيّر قيمة الليرة[10].

المنافسة والتجارة

قُدّر الميزان التجاري اللبناني بحوالي 28- في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021[11]. أمّا العجز التاريخي في تجارة السلع فآخذٌ في الاتساع بسبب الانخفاض الحادّ في إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي. ويساعد إقرار قانون المنافسة اللبناني في وضع البلد على الخريطة التجارية العالمية والإقليمية ودعم جهود لبنان للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وتعزّز الأسواق التنافسية والمنظّمة تنظيماً جيداً الانفتاح التجاري وتزيد من درجة التنافس العامة للبنان، كما تؤدي إلى تنويع المنتجات والخدمات اللبنانية وتطويرها، وتوليد فرصة لتعزيز تدفّق الاستثمارات وخفض العجز التجاري.

المنافسة والاستثمار

يمكن لتطبيق قانون المنافسة بفعاليّة أن يساعد لبنان في رفع مستويات المنافسة في الصناعات المركّزة إلى حدٍّ كبير، ممّا يؤدي إلى ظروفٍ مؤاتية في السوق من شأنها أن تجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وإلى تعزيز الثقة والأداء الدوليين للبنانيين في التصنيفات الدولية. ومن شأن بيئة الأعمال المؤاتية التي تعزّزها أحكام المنافسة أن تضمن تكافؤ الفرص مع تساوي المنافع بين الشركات العامة والخاصة، وهي شروط أساسية في السوق لجذب اهتمام المستثمرين.

أظهر الإنفاذ النشط لقانون المنافسة زيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 90 بلداً نامياً وصناعياً بين عامَي 1985 و2000، لا سيما في الاقتصادات النامية (Clarke, 2003).

التوصيات

1. **التنفيذ الفوري لقانون المنافسة عن طريق وضع آليات إنفاذ وهياكل أساسية تتّسم بالشفافية والمساءلة.** تنشأ بعض الثغرات المتكرّرة الواضحة في قانون المنافسة أثناء مرحلة التنفيذ والإنفاذ. ويتطلب ضمان تنفيذ القانون بالطريقة الصحيحة بناء قدرات موظّفي الهيئة والمسؤولين الحكوميين وتدريبهم على نحوٍ منتظم.

2. **إنشاء هيئة منافَسة مستقلّة.** ينبغي للحكومة اللبنانية أن تنظر في الأولوية الملحّة المتمثّلة في إنشاء هيئة مستقلة موثوقة للمنافسة من أجل تنفيذ قانون المنافسة وإنفاذه.

3. **التوعية الفورية بتأثير السلوك المناهض للمنافسة على المستهلكين والمستثمرين.** يجب الحرص على أن يكون البرلمانيون وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص مدركين جيداً لهذا الأمر، وينبغي بدء حوارات بشأن السياسات مع الجمهور لتعزيز الوعي العام والانخراط في القانون.

4. **وضع استراتيجية منافَسة متماسكة للبلد واعتمادها على المدى المتوسط كجزء لا يتجزأ من الرؤية الشاملة للتنمية الاقتصادية.** استناداً إلى استعراضٍ لممارسات السوق الحالية، يجب أن تهدف استراتيجية المنافسة هذه إلى التصدي للممارسات المانعة للمنافسة، هذا إلى جانب الاستعراضات والتحديثات المتكرّرة لقانون المنافسة استناداً إلى احتياجات الاقتصاد.

5. **تحقيق تناغم على المدى المتوسط بين قانون المنافسة الوطني والتشريعات اللبنانية الأخرى.** ينبغي ضمان اتساق قانون المنافسة الوطني مع التزامات لبنان في الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية، وتوافقه مع الالتزامات القانونية الأخرى لتعزيز السلوكيات التنافسية.

6. **مواصلة العمل لتعزيز التعاون بين هيئة المنافسة وسائر الجهات التنظيمية.** ينبغي أن تتعاون هيئة المنافَسة، بمجرّد إنشائها في لبنان، مع الجهات التنظيمية القطاعية بموجب اتفاقيات وشراكات. ومن المهم أيضاً التعاون مع هيئات المنافَسة الإقليمية والأجنبية للمساعدة في التعامل مع الممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود وتبادل أفضل الممارسات فضلاً عن المشاركة النشطة في المناسبات الإقليمية والعالمية[12].

المراجع

Nickell, S. J. (1996). Competition and Corporate Performance. Journal of Political Economy, 104(4), 724–746. http://www.jstor.org/stable/2138883.

Aghion, Philippe, Braun, and Fedderke (2008). Competition and Productivity Growth in South Africa. Economics of Transition, 16(4), 741–768. https://dash.harvard.edu/bitstream/handle/13350068//aghion_southafrica.pdf.

Buccirossi, Ciari Sr, Duso, and Spagnolo (2009). Competition Policy and Productivity Growth: An Empirical Assessment. Review of Economics and Statistics 95(4).

https://www.researchgate.net/publication/228270203_Competition_Policy_and_Productivity_Growth_An_Empirical_Assessment.

Ospina, and Schiffbauer (2010). Competition and Firm Productivity: Evidence from Firm-Level Data (March 2010). IMF Working Paper No. 1067/. http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1574617.

Ennis, S.and others (2017). Inequality: A hidden cost of market power. www.oecd.org/daf/competition/inequality-a-hidden-cost-of-market-power.htm.

OECD (2020). The role of competition policy in promoting economic recovery. www.oecd.org/daf/competition/the-role-of-competition-policy-in-promoting-economic-recovery-2020.pdf.

الإسكوا (2021). وقائع وآفاق: مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/survey-economic-social-developments-arab-region-2020-arabic.pdf.

الأونكتاد (2013). تأثير الكارتلات على الفقراء. https://unctad.org/system/files/official-document/ciclpd24rev1_ar.pdf.

الإسكوا (2021). الفقر المتعدّد الأبعاد في لبنان (2019-2021). https://www.unescwa.org/ar/publications/multidimensional-poverty-lebanon.

الحواشي

1 الإسكوا (2021). الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية. https://publications.unescwa.org/projects/ablf/index-ar.html.

2 World Economic Forum. (2019). The Global Competitiveness Report 2019. https://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf

3 الإسكوا. وقائع وآفاق: مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2020-2021. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/survey-economic-social-developments-arab-region-2020-arabic.pdf.

4 الأونكتاد. تأثير الكارتلات على الفقراء. https://unctad.org/system/files/official-document/ciclpd24rev1_ar.pdf.

5 الإسكوا. الفقر المتعدّد الأبعاد في لبنان (2019-2021).

6 Inequality: A hidden cost of market power. (2017). OECD. https://www.oecd.org/daf/competition/Inequality-hidden-cost-market-power-2017.pdf

7 The Role of Competition Policy in Promoting Economic Recovery. (2020). OECD https://www.oecd.org/daf/competition/the-role-of-competition-policy-in-promoting-economic-recovery-2020.pdf

8 الأونكتاد (2013). تأثير الكارتلات على الفقراء. https://unctad.org/system/files/official-document/ciclpd24rev1_ar.pdf.

9 Lebanon helpless over soaring inflation – Nada Maucourant Atallah. (2020, June 10). Commerce du Levant. https://www.lecommercedulevant.com/article/29876-lebanon-helpless-over-soaring-inflation.

10 Economy Ministry inspects Beirut supermarket prices, finds they do not align with gains in lira'svalue. (2022, February 2). L'Orient Today. https://today.lorientlejour.com/article/1289597/economy-ministry-inspects-beirut-supermarket-prices-finds-prices-do-not-align-with-gains-in-liras-value.html

11 البنك الدولي (2022). مرصد الاقتصاد اللبناني، خريف 2021: الإنكار الكبير. https://www.albankaldawli.org/ar/country/lebanon/publication/lebanon-economic-monitor-fall-2021-the-great-denial.

12 يُعدّ المنتدى السنوي للمنافسة العربية الذي تنظّمه الإسكوا إحدى المنصات الإقليمية الرئيسية للتعلّم من الأقران وتبادل المعرفة في المنطقة العربية.

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار.

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

www.unescwa.org

22-00216